الإعلام الأمريكي
من اللارسمية إلى رسمية الرسمية

أعتقد أن الحديث فى هذا الموضوع بعد ما كتبه هيربرت شيللر فى كتابه المهم "المتلاعبون بالعقول" لن يكون جديدا، فقد لخص الرجل كل شاردة وواردة حول حرية الإعلام الأمريكي المزعومة، وفكرة الإدارات والمفكرين الأمريكين عن الحرية. لكن لمن لم يقرأ الكتاب سنلخص سويا ما ذكره شيللر عن هذا النموذج القوي والمتماسك والسلطوي المؤطر بثياب ذهبية، موشاه بمصطلح الحرية المطلقة رغم بعده التام عن فكرة الحرية فى الممارسة الفعلية أو قل هى قراءة جديدة فى كتاب "المتلاعبون بالعقول" ليس للتعرف على الإعلام الأمريكي فى ذاته، بل لتفادي الكوارث المتغوله داخل هذا النمط الذي إعتمد شعار التجارية أو الحرية المسئولة إجتماعيا، دون وجود إعلام رسمي للدولة. فالفارق بين ما نطالب به نحن وما يفعله الأمريكيون، هو فرق حرية حقيقية للشخوص وعدالة إجتماعية ورفاهية وتقدم وإحساس بالتفوق. هذا الوضع الرفاهي، هو ما يشغل المواطن الأمريكي، فلا يشغله إن كان الإعلام خادعا أو صادقا، طالما لبى الإعلام متطلبات الرفاهية التي يحياها. فالحرية عند الأمريكان يوازيها التسيب والإنحلال، إذا لم ينظمها قانون فعال. فقد جبل البشر على التسيب وحب الذات والنزوع نحو الشر وإشباع الرغبات بوحشية، على حد اعتقادهم. لذا كان الضبط والتنظيم ضرورة لتسيير الحياة ورفاهية البشر. فقتال الأشرار

ضرورة لا مفر منها. فلا تعاطف مع مجرم رفع سلاحه فى وجه شرطي، فقتله الشرطي حتى وإن كانت الفرصة سانحة للقبض عليه دون قتل. لا تعاطف مع العراق. أفغانستان. سوريا... أي دولة فى العالم، طالما قالت حكوماتهم أن هذه الدول خطر على السلام العالمي وبالتالي يهدد وجود الدولة العظمى الراعية للسلام وقيادة العالم. أي أن ما تروجه الحكومة فى وسائل الإعلام مقبول عند المواطنين. لكن التساؤل المهم. لماذا يصدق الأمريكيون حكوماتهم وخطابهم الإعلامي بهذه السهولة؟ لم أعتمد على كتاب شيللر فى هذه المسألة، فعمدت إلى البحث الجاد ورحت أتصل وأتواصل مع كل أصدقائي المقيمين فى أمريكا، وذهبت إلى طرح عدة أسئلة كنموذج موحد، ينتظر إجابات مختلفة. فوجئت بأن الإجابات جميعها جاءت متقاربة تمام. فمثلا لماذا يصدق الشعب الأمريكي إعلامه دون إتهام وعصيان معرفى كما يحدث عندنا؟

لأنه شعب يشعر بالتفوق ولا يؤمن بنظرية التآمر ولا يهمه إلا حياته الذاتية والسلام الداخلي، وفى الحقيقة متوفر له الحد الأدنى من الحياة الكريمة والمطمئنة، فهو لا يشعر بالخوف من المستقبل طالما توفر له الحكومة تلك المعطيات. وهذا آخر نص رسالة وصلتني بهذا الصدد من صديقة فلسطينية مقيمة هناك طيلة حياتها "نعم هناك برامج توفر لهم القدر الادنى من المعيشه خاصه للفقراء كبرنامج التضامن الاجتماعي والتقاعد والتامين الصحي" لذا تيقنت من صدق ما طرحه شيللر، بأن الإعلام الأمريكي الحر أو الخاص أو التجاري كما يحلو لك تسميته لا يستطيع بأي حال من

الأحوال أن يرسم خارطة رسائله البرامجية دون تدخل البيت الأبيض والبنتاجون والس أى إيه بمشاركة الشركات العملاقة كما ذكر شيللر، وإن حدث وحاول أحد ملاك قنوات الإتصال التغريد خارج السرب، فبشره بالخراب الفوري لجميع مؤسساته والشركات التي يشارك فيها. فليس مسموح لأحدهم بتلك التغريدات الشاذة تحت أي دعوى، مهما كانت سلامتها.

أمريكا دولة المتناقضات. رغم ذلك تستطيع توظيف ذلك التناقض لخدمة مصالحها وتوفير الحد الأدنى من الرفاهية لمواطنيها. فتقنع الناخب الأمريكي بأن عقله هو أكثر العقول العالمية تمتعا بالحرية، وفى الوقت ذاته تؤمن القيادات بأن ذلك العقل الحر، داخل علب معده بعناية داخل الكيانات السياسية والقيادية الأمريكية. لكن كيف لهذه المعادلة المتناقضة والمتضاربة أن تنجح؟ أجاب شيللر على ذلك السؤال، الذي آتاني إجاباته موافقه تماما لما ذكره شيللر وإن كانت الصياغة مختلفة، لكن المحدد الرئيسي، هو قدرة القيادة الأمريكية على عمل التوافق بين الرسائل الإعلامية والواقع المعاش. أي أنها إذا ما أعلنت عن مشروع قومي يخدم ولاية بعينها، لا يمكنهم بعد الإعلان ألا يخرج المشروع للنور. فإذا ما قالوا للشعب الأمريكي مثلا ان العراق استطاعت أن تصنع مفاعلا نوويا من عصير القصب، فلابد من العثور على المفاعل وعصير القصب. بمعنى آخر التوافق الكامل بين الإصطلاح والإجراء لصالح الوطن الأمريكي بغض النظر عن قبح أو حسن سياستهم الخارجية. فالمهم

أين يقف الأمريكان على خارطة العالم المتناحر الشرير من وجهة نظر قادتهم؟

بعد هذه النظرة الملخصة للسياسة الأمريكية ونظرتها للإعلام وإصرارها على المحافظة على الحريات الشخصية للمواطنين رغم ذلك التعليب المتخفي، ننتقل إلى حلمنا بإعلام المسئولية الإجتماعية فى أوطاننا وهل يمكن أن نكون بهذا الشكل اللاإنساني فى التعامل مع العقول؟ أو هل يمكن أن نكون بهذا الشكل الإنساني فى حفظ كرامة المواطن؟ بطريقة ثالثة، هل يمكن أن نعيش ذلك النموذج المتناقض والمخيف والذي بلا شك سيأكل التفوق الأمريكي ويحيله إلى رماد فى يوم ما رغم كل النجاحات التى حققها؟

استحالة ومحالة ومحال وكل مشتقات المستحيل، أن تعيش تجربة غيرك وتنتظر منها نجاحا يساوى نجاحه. هذا بالنسبة للأصدقاء الليبراليين والعلمانيين الطامحين فى التجربة الغربية وأيضا للأصدقاء الدينيين الطامحين لمحاولة إعادة التجربة البوبكرية أو العمرية أو الإسلامية كما يحلوا لهم تسميتها. فأنت أنت لا غيرك، وغيرك الناجح كان نفسه المتفردة. فكن على ملة لعلهم يتفكرون، لا على دين لعلهم يتذكرون. فالأولى إعمال للعقل والثانية للإعتبار فقط وليست دعوة للنهوض. فقد علت الأصوات فى الفترة الحالية مطالبة بضرورة تطبيق مواثيق الشرف الإعلامية والتحول نحو المسئولية الإجتماعية، دون وعى شامل بأبعاد القضايا المطروحة، فقد تصور البعض أنه بمجرد أن يخط عدة أفكار فى ذلك الإتجاه، أنه قدم مشروعا عبقريا. فالفكرة المرتبطة بالإعلام ليست بمعزل

عن أفكار شمولية عامة. فمن يكتب بمعزل عن تلك الرؤية الشمولية، كمن يصنع صندوقا وبعد إتمام الصنع أضاع المفتاح، أو قل كما قال مثلنا الشعبي الشهير "من حضر العفريت، فعليه صرفه" لمن لا يملك طلسم صرف ذلك العفريت فلا يغامر بتحضيره منفردا وإلا فالتخبط والهلاك هما النتيجة الموضوعية لمن يفكر بأحادية 1+1 يساوي 2، ولا يضع الما لانهاية فى الاعتبار. فإعلام المسئولية الإجتماعية محال أن ينجح بمعزل عن مشروع وطني كامل قوامه تحديد الهوية الفكرية والعمل على ترسيخها. يدعمها البناء الإقتصادي القوي والإجتماعي الحقيقي والثقافة الفاعلة والتعليم المتطور، فى إطار فكرة العدالة الإجتماعية. تلك الفكرة التى خلط الناس بينها وبين فكرة المساواة. فمن أسوء ما أنتج الفكر العربي وأحالنا إلى اللحظة الراهنة من الضعف على خارطة العالم هو عدم الوقوف على المصطلح بشكل عقلاني مجرد، فالمساواة بشكلها العام تنفى صفة التفوق الفردي والسمات الشخصية والقدرات الفاعلة وتوازي بين الكسول والمجتهد، وهناك نموذج شهير فى هذه المسألة، أنتجه فكر قادة الإعلام الحكومي المصري بعد 25 يناير، وهو مساواة كافة البرامجيين فى الدخل المادي بغض النظر عن المنتج المقدم، ولن أخبرك كثيرا بنتاج هذا الفعل المسمى باللائحة المالية الموحدة. فأنت كمتلق رأيت أداء التليفزيون الحكومي. فالمساواة فى حق الحصول على الماء النقي. الهواء غير الملوث. الخدمات العلاجية. التعليم... يمكن قبولها كلا أو جزءً من باب المساواة. أما العدالة فتعني حصول كل شخص على حقه

كاملا دون إجتزاء من ذلك الحق. فمساواة طبيب مبتدئ أو كسول بطبيب مثل "السير" مجدي يعقوب فى الراتب والرتبة والقيمة والقامة العلمية، مدعاة للإحباط وقهر النموذج والمثال. أما الاحترام الشخصي وحفظ كرامة وإنسانية هذا وذاك فهو ضرورة وكلاهما يقف على نفس الخط وبنفس المقدار كبشر، وتلك هى المساواة. فلا يمكننا تطبيق مشروع الإعلام المسئول إجتماعيا خارج المشروع الوطنى الذي لابد وأن ينتج عاجلا، وإلا فالتغريد خارج السرب، والكمان يعزف بعيدا عن الجوقة. وأبشر الذين حضروا العفريت أن طلسم الصرف مع من كرسوا حياتهم للعمل على ذلك المشروع الوطني منذ سنوات. ولا نهنئكم على فشل المشروع مقدما، طالما نطرح القضايا ونحاول حلها طبقا لنظام الصوت المرتفع والشهرة والنجومية، والأيام كفيلة بأن تفصل فى القضايا.